



مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية
مقترحات بخصوص جهة الصحراء في مشروع البرنامج الحكومي
موجه إلى السيد رئيس الحكومة والأمناء العاميين للأحزاب المكونة للتحالف الحكومي

العيون في 4 يناير 2012

مقدمة

إن اعتماد المغرب منذ العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين على أجندة إصلاح سياسي واجتماعي واقتصادي متعددة الأوجه بهدف بناء دولة حديثة مستندة على الانفتاح الاقتصادي مع ما يحمله من إمكانيات جوهرية للنمو والتقدم، واندماج سياسي مبني على التوافق، واستقرار اجتماعي مؤسس على السلم والحوار الاجتماعيين. وما تلاه من تنويع لهذا المسار بدستور فاتح يوليون 2011، ثم ما صاحبه من حراك اجتماعي وانتخابات نزيهة وشفافة أنعشت آمال المواطنين في التغيير، لتؤسس لمرحلة مهمة في ترسيخ دولة الحق والقانون وتكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان ببلادنا.

في هذا السياق وإعمالاً لمقتضيات الدستور المغربي وتفعيلاً لنصوصه المتعلقة بجهة الصحراء، وانطلاقاً من أهداف مؤسستنا المنصوص عليها في النظام الأساسي لمركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية وخاصة في فقرته السادسة والتاسعة واللتان تنصان على أن المركز يقوم بوضع دراسات وصياغة مقترحات عمل واقعية حول الضمانات الدستورية والمؤسسية لمراقبة عمل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما يعمل على إصدار تقارير تتضمن التوقعات والاحتمالات البعيدة، المتوسطة، والمرقبة حول الاقتصاد، الإعلام، التعليم، الثقافة... والسياسات العامة بشكل شمولي، وقياس انعكاساتها على واقع التنمية وتدريب الشروق وحل المعضلات الاجتماعية.

مما سلف وتعزيزاً للمجهودات التي خصصت للنهوض بالصحراء وماكنتها، ولتجاوز معيقات التقدم الحاصل في هذا الشأن، وبالنظر إلى حجم المشاركة العامة لأبناء هذه الربوع في الاستحقاقات الانتخابية ورهانهم على العملية السياسية وتصويتهم للأحزاب المناهضة بالتغيير، فإن مؤسستنا تعقد الأمل على أن يضع البرنامج الحكومي ضمن أولوياته مسار تنمية جهة الصحراء على الصريق الصحيح نحو نمو اقتصادي سريع واندماج اجتماعي أكبر مما يؤدي إلى إستراتيجيات ومبادرات شاملة لتحقيق التنمية المندمجة وفق خارطة الصريق التي سنمها عاهل البلاد لهذه الجهة، وذلك وفق منظومة تقييم لمؤشرات الأداء التي تترقبها في البرنامج الحكومي.

من هنا يتقدم مركز التفكير الاستراتيجي والدفاع عن الديمقراطية بجملة من مقترحات العمل والإجراءات التديرية لاعتمادها في برنامج الحكومة وفقاً سبعة أبعاد رئيسية هي:

1 الإحصار القانوني والتشريعي والقوانين التنظيمية المرتبطة به

- تفعيل الفصل الأول من الدستور الذي ينص على أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة، والباب التاسع المتعلق بالجهات والجماعات الترابية، عبر بحث ملائمة النصوص التشريعية والتنظيمية الوصنية لجعل الأقاليم الصحراوية في صدارة الجهوية المتقدمة المنشودة، بما يعزز تدبيرها الذاتي لشؤونها المحلية، في أفق تنزيل الحكم الذاتي كآلية ديمقراطية تمكن ساكنة الصحراء من إمكانات التدبير الديمقراطي الجمهوري الواسع. ومن خلال التمييز المستمر للكوار الصحراوية وتأهيلها لحسن تدبير الشأن الجمهوري من خلال التكوين العالي في مختلف القطاعات العمومية وشبه العمومية والإدارة الترابية والمؤسسات المالية والأجهزة القضائية والأمنية.

- مراجعة التقسيم الترابي الجمهوري بناحية الساقية الحمراء ووادي الذهب ليكون متلائما مع أهداف نموذج الجهوية المتقدمة الذي سيتم اعتماده على ضوء التنمية المحلية، ووفق آليات التكامل، التوازن، التضامن، التعددية والحكامة المحلية والقرب من اهتمامات الساكنة وتحقيق اللامركزية واللامركزية.

- العمل على تجسيد الفصل الخامس الذي ينص على أن تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وذلك عبر إحداث مديرية خاصة بهذا الشأن ضمن المجلس الوصني للغات والثقافة المغربية وتزويدها بالكوار الصحراوية المؤهلة.

2 توفير أجواء الثقة وضمانات حقوق الإنسان

- تعزيز الحقوق والحريات الأساسية بجهة الصحراء في شقها المتعلق بالإدماج الاجتماعي والتنمية السياسية والثقافية والمساواة أمام القانون والتمتع بالرعاية الصحية وحرية التجمع والسلامة الشخصية وسلامة الممتلكات وحرية التعبير وحقوق المواطنة والإعلام الحرن

- تفعيل توصيات اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول أحداث مخيم اكديم ازيك ومدينة العيون
- الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين على خلفية أحداث مخيم اكديم ازيك ومدينة العيون وتسوية الوضعية الإدارية للمفرج عنهم مع توفير شروط المحاكمة العادلة لهم في حالة ثبوت التهم في حقهم أمام القضاء المدني بدل القضاء العسكري.
- الكشف عن مصير الخمسة عشر مفقودا في حادثة الهجرة السرية
- توضيح ملابسات وفاة الشاب سعيد دمس والموالين محمد أردون، مع إدانة المسؤولين عن مقتلهما وإعلان نتائج الإجراءات الجارية في هذا الشأن للرأي العام الوطني والمحلي
- توفير آليات لوقف الخروقات التي تصل الحريات العامة وبالخصوص الحق في التظاهر السلمي والتعبير عن الرأي، والقصم نهائيا مع الاعتقال السياسي أو المتابعة من أجل الرأي،
- تفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب من خلال إحالة ملفات الفساد وكل المتورطين في نهب المال العام على القضاء.
- تبم وتنفيذ توصيات هيئة الأنصاف والمصالحة فيما يتعلق بجبر الأضرار الفردية والجماعية بهذه الجهة وفق جدول زمني محدد.

3 الحكامة المحلية والأمنية

- افتتاح وإعادة النضر في ميرانيات المجالس المنتخبة، وبرامج الإنعاش الوطني وبرامج السكن الاجتماعي للوقوف عند التجاوزات والخروقات التي كانت أن تؤدي بالمنطقة إلى مصير مجهول، من خلال العودة إلى تقارير بعثات التفتيش المتوالية التي أوفدتها وزارة الداخلية للأقاليم الصحراوية وعبر تقارير التفتيشية العامة للسكن والتعمير وتقارير الافتتاح المعدة من طرف شركة العمران

- إنعاش الاستثمار وبرامج التنمية البشرية ودعم المواد الغذائية والمحروقات لتكون في خدمة غالبية المواطنين بدل خدمة مصالح ضيقة لبعض النخب السياسية السائدة.
- إعادة النظر في سياسة الإعفاءات الضريبية والسلم المدعومة بناحية الساقية الحمراء وولدي الذهب، وإذا اقتضت الضرورة إلغاؤها وتعويضها بسياسة استثمارية تحفيزية.
- العمل على إزالة معيقات إدماج المواطنين في المسار التنموي بالصحراء، بإيقاف استغلال الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة خارج منصف الاستحقاق والشفافية والذي أنتج ثقافة الريع وتغييره بنظام للإنتاج والتنمية والتضامن والتحديث وانسجام النسيج الاجتماعي بالمنطقة.
- ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل دور المجلس الجهوي للحسابات.
- التكوين المستمر للمسؤولين الأمنيين وأعداء السلطة وعناصر الأمن في مجال حقوق الإنسان وثقافة المواطنة والمساواة..
- العمل على تقييم عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية بالأقاليم الصحراوية في مجال الضبط الأمني، وتفعيل دور لجان محلية وإقليمية للمراقبة والتتبع بشأن اللجوء إلى القوة العمومية، ونشر أعمالها في تقرير يتضمن الوقائع والعمليات وأسباب الشك في استعمال السلطة إن وقع، مع التدقيق في مراقبة معايير استعمال القوة، عبر تقديم كل جهاز أمني ما يفيد أسباب اتخاذ قرار التدخل أو اللجوء إلى القوة العمومية.
- تفعيل مبدأ المساءلة والمحاسبة الإدارية والجنائية لكل المسؤولين المباشرين عن أجهزة الأمن الإقليمي والمحلي بناحية الساقية الحمراء وولدي الذهب في من ثبت في حقه محاولة إخفاء ما ترتب من خسائر بشرية أو مادية أو تغيير معالم الاستعمال المفروض للقوة العمومية أو في حالة قيامهم بتزوير أو تدمير أو التستر عن ما حصل من تجاوزات أو وثائق متصلة بها.
- تقوية أداء لجان تقصي الحقائق البرلمانية بالخبرة الأمنية والقانونية، بعيدة عن الاعتبارات السياسية الضيقة ومراجعة السياسات الأمنية بهذه الجهة وإدراجها ضمن خطة فعالة لمناهضة الإفلات من العقاب.

4 مؤسسات الوساطة بجهة الصحراء

- إعادة هيكلة المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية ودمقرطة تركيبته، جعلها منبثقة ومنحصرة في الهيآت والشخصيات ذات الصلة التمثيلية، وتعزيز انفتاحه على النخب الجديدة، وتوسيع صلاحياته لتشمل على وجه الخصوص المهام التمثيلية والتنموية، والتعبئة الوصية والدولية، والعمل على تحقيق المصالحة بين كافة أبناء الصحراء على أن يتمتع أعضائه بالصفة التقريرية لا التداولية ولن يتم اختيارهم من بين الشخصيات المشهود لها بالتجرب والنزاهة الخلقية ذات الكفاءة في أفق الارتقاء به من هيئة استشارية إلى مؤسسة وصية مستقلة، تتمتع بشخصية معنوية تقريرية واستقلال مالي.

- تكوين وتوصيف ما يلزم من الموارد البشرية التي تستند إليها مهمة تدبير الشأن الحقوقي بالصحراء عبر آليات العمل التي شكلها المجلس الوصني لحقوق الإنسان في الأقاليم الصحراوية سواء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أو مرصد حقوق الإنسان والمواطنة أو مركز الدراسات الصحراوية وذلك عبر اعتماد أسلوبين التكوين والتكوين المستمر.

- تمكين مؤسسة الوسيط بالعيون من التمويل اللازم والكادر البشري المؤهل لتحقيق الغايات المرجوة منها للدفاع عن الحقوق على مستوى العلاقات بين الإدارة والمرتفقين، والالتزام بالقانون، وإشاعة قيم النزاهة والشفافية في تدبير الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية والهيئات التي تمارس صلاحيات السلطة العمومية بهذه الجهة.

- تزويد هذه المؤسسات المذكورة أعلاه بمستشارين وخبراء، لسد حاجاتهم التقنية والإدارية.

- تقوية دور الوساطة التقليدية وإعادة تقييم أداء المؤسسات المنتخبة بما يمكنها من القيام بدورها ومهامها وتقديم خدماتها بكفاءة عالية وبأقل كلفة.

5 المجال الاقتصادي والاجتماعي

- العمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لتحديد النفوذ الترابي لوكالة تنمية الأقاليم الجنوبية في ناحية الساقية الحمراء وولدي الذهب، وإحداث وكالة جديدة مماثلة، يشمل

اختصاصها الترابي الأقاليم الأخرى التابعة حاليا للوكالة، وأقاليم أخرى بهذه المنصفة، لمواصلة النهوض بتنميتها، ومن أجل تحقيق آمال الساكنة في القضاء على اقتصاد الريع والانتقال بالمنصفة إلى فضاء للاستثمار والإنتاج والتصدين.

- انتهاج سياسات إصلاحية لجعل الوكالة مساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي، عبر إيجاد بيئة استثمارية جاذبة ونظام مالي واستقرار مياسي داخلي وتنمية إدارية وسياسات عمل وتدريب مهني ودعم التشغيل وخلق تنافسية اقتصادية وحرية حركة رأس المال وخفض معيقات التجارة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

- إقامة مشاريع كبرى تجعل من هذه المناطق قلبا اقتصاديا مهما،

- إقامة مناطق حرة في مدينتي العيون والداخلة وخلق مناطق صناعية ولوجستيكية وأقصاب تجارية كبرى بقصد التوجه نحو التصدير للبلدان جنوب الصحراء

- دعم الصناعات المرتبطة بالأسمك وإنشاء المزارع السمكية لتنمية هذه الثروة الوطنية.

- تشجيع استصلاح الأراضي والاستفادة من الفرشاة المائية المائلة بجهة الصحراء للاستثمار في القطاع الفلاحي.

- تقوية قطاعات الخدمات والبنية التحتية والاقتصادية بتوفير شبكة لشرق آمنة ونقل وصني وحضري بأجور معقولة.

- توفير مصادر مياه مناسبة مع الاستخدام الرشيد للمخزون الحالي والتركيز على مصادر المياه غير التقليدية

- تشجيع الصاقات المتجددة ومصادر الطاقة ذات الكلفة الأقل الخاضعة لمعايير الحفاظ على البيئة،

- توسيع قاعدة الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال والترويج للصناعة والخدمات المالية.

6 مجال الإعلام

- العمل على تقوية الإعلام الجمهوري بشقيه المرئي والمسموع والصحافة المكتوبة والإلكترونية المحلية وتوفير الدعم المادي الكافي لها وتوسيع هامش الحريات على مستوى الخط التحريري، لنتمكن من تجسيد سياسة القرب ولتكون انعكاسا حقيقيا لواقع وقضايا المنصقة.
- تصعيم القطاع الإعلامي بالكوادر الوصنية وتوفير المناصب المالية لتكوين وتوحييف إعلاميين وصحفيين محليين أكفاء.
- افتتاح فرع جمهوري للميئة العليا للاتصال السمعي البصري " الهاكا " في الأقاليم الصحراوية.

7 التشغيل والتربية والتكوين والصحة

أ- التشغيل

- تعزيز التنمية المحلية. وضمان التوزيع العادل للمناصب المخصصة للتصيفة العمومية بين المركز وباقي المناطق المختلفة بما فيها الصحراء.
- عقد مناصرة جمهورية بحضور مختلف المتدخلين في قطاع التشغيل والفئات المستهدفة لتكييف نظام التكوين مع متطلبات سوق الشغل ومرلجة سياسة التشغيل الجمهورية.
- منح الوكالة الوصنية لإنعاش الشغل والكفاءات بهذه الجهة صلاحيات أوسع واستقلال مالي أكبر لتدبير ملف التشغيل بالمنصقة.
- دعم للمقاولات الصغرى بتسهيل إجراءات الحصول على التمويل والتأهيل والمرافقة الميدانية.
- تطوير الأنشطة المدرة للدخل وتشجيع إنشاء صناديق التكافل الاجتماعي للفئات محدودة الدخل.

ب- التربية والتكوين

- التنسيق بين مختلف المتدخلين في حقل التربية والتكوين بجهة الساقية الحمراء وولدي الذهب (الالتقائية والتكاملية في البرامج)
- تفعيل اللجان الوهنية والإقليمية للتكوين المهني ومتابعة توصيات هذه اللجان
- إخراج الكلية متعددة الاختصاصات بالعيون إلى حيز الوجود باعتبارها أولوية ماسة بالنظر للاستحقاقات الكبرى التي ستقبل عليها المنصقة في ظل الجهوية المتقدمة .
- تكوين وتوظيف ما يلزم من الموارد البشرية التي تستند إليها مهمة التدريس بهذه الكلية متعددة الاختصاصات و استثمار الكفاءات المحلية للعمل بها.
- إحداث مسالك ووحدات للبحث والتكوين في ميدان اللغة والثقافة الحسانية في الجامعات والمعاهد العليا ومدارس تكوين الأطر
- إدراج مادة الحسانية في برامج التربية والتكوين
- دعم مراكز الدراسات والأبحاث الجامعية والمستقلة بالجهة وتوفير التمويل الكافي لها لتساهم في النهوض بالبحث العلمي في مختلف المجالات المنصقة.

ج الصحة

- إنشاء مركب امشفائي جامعي متكامل في أسرع الآجال
- ممارسة دور رقابي فاعل على جميع المنشآت الصحية العمومية منها والخاصة بما يكفل قيام هذه المنشآت بتقديم الخدمة الصحية الأفضل للمواطنين. وإنشاء مراكز معالجة أمراض السرطان والكلى والقلب على مستوى جهة الصحراء وتوفير الإمكانيات المالية والبشرية الكافية لها والاهتمام بتوفير عيادات التشخيص المبكر للأمراض المختلفة، مع توفر كافة التخصصات اللازمة لذلك.
- سن تشريعات صارمة ومحفزة كفيلا بعصنة وتحديث عمل المستشفيات والمرافق الصحية في الأقاليم الصحراوية وتزويدها بالكادر الطبي الكافي لتشغيلها (أطباء، ممرضين، مساعدين أطباء، أخصائيي مختبرات ...الخ) ومنم حوافز تشجيعية لهذه الإحصارات للعمل بهذه الجهة.